

المرفق الأول

إعلان باريس

نحن، رؤساء وفود 22 طرفاً متعاقداً في اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعون في باريس، فرنسا، في 10 شباط/فبراير 2012؛

إذ نشير إلى إطار التعاون الإقليمي الذي نشأ من خلال خطة عمل البحر المتوسط منذ عام 1975؛ مع الأخذ في الاعتبار السياق السياسي الجديد وقد عقدنا العزم على دعم التعاون الإقليمي الفعال لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة في البحر المتوسط من خلال التزام سياسي قوي، ومشاركة المجتمع المدني الفعالة؛

إذ نقر بقيمة وأهمية خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها ومساهماتها في تحديد الإطار المشترك القانوني والناظم والابتكاري ودورها الرائد على المستوى العالمي في تحديد وتنفيذ تدابير وسياسات الحماية والتنمية المستدامة في البيئة البحرية للبحر المتوسط ومناطقها الساحلية؛

إذ نقر بالمساهمة الفعالة لممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، واللعبين الآخرين والفرق الأساسية المشاركة في اجتماع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الـ17

إذ نشعر بقلق عميق إزاء التهديدات التي تتواصل في تهديد السواحل والبيئة البحرية في البحر المتوسط بما في ذلك التلوث من مصادر برية وأنشطة الاستكشاف والاستغلال في عرض البحر والنفايات والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والاستغلال الخطر المحتمل للموائل والنظم الإيكولوجية الهشة وخسارة التنوع البيولوجي وتدهور التربة والسواحل وأثار التغير المناخي، وإذ نشير إلى أنه إذا تمت حماية البحر المتوسط ونظمه الإيكولوجية في المناطق الساحلية وجرى إدارتها لغرض التنمية المستدامة، سيسمح هذا بالاستخدام المستدام للسلع والخدمات التي توفرها البيئة البحرية والساحلية خلال أجل طويل؛

إذ نسلم بأن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية قد تؤثر على البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، بيد أنها تشكل أيضاً فرصاً سانحة لتوضيح الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه لخطة عمل البحر المتوسط كمحفل للحوار والتعاون العملي بشأن البيئة والتنمية المستدامة؛

إذ نشجع الأطراف التي لم تبادر بعد على أن توقع أو تصدق على بروتوكولات لاتفاقية برشلونة وإذ نسلم بحاجة الأطراف المتعاقدة إلى الإيفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالاتفاقية وبروتوكولاتها والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات العلاقة والتزاماتها بمقتضى خطط عمل واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

إذ نؤكد من جديد الالتزامات السياسية التي تمت في الاجتماعات السابقة للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، وخاصة نتائج اجتماع الأطراف المتعاقدة الذي عقد في ألبيرية في عام 2008 بشأن، من بين جملة أمور، اعتماد منهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وحسن الإدارة؛

إذ نؤكد من جديد أيضاً الالتزامات التي تمت في اجتماع الأطراف المتعاقدة الذي عقد في مراكش في عام 2009 بشأن الأعمال المتعلقة بتغير المناخ وتشجيع حسن الإدارة في إطار خطة عمل البحر المتوسط؛

إذ نلاحظ التقدم المحرز في دعم خطة عمل البحر المتوسط، خاصة بدء النفاذ في عام 2011، بعد مصادقة 6 بلدان، لبروتوكول "عرض البحر" وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط، وهو أول صك قانوني ملزم في العالم من هذا النوع، وإذ نسعي إلى ضمان تنفيذهما الفعال والجماعي والمسؤول ونحن على وعي بضرورة ضمان تنفيذهما السريع بفضل خطط عمل؛

إقتناعاً منا بالحاجة إلى تعزيز حسن إدارة نظام خطة عمل البحر المتوسط آخذين في الاعتبار التطورات المؤسسية المعاصرة وتعدد العاملين السياسيين والمدنيين والبيئيين والماليين والوعي بالحاجة إلى إدارة سليمة للميزانية والاستدامة المالية والاستخدام الفعال للموارد؛

إن ندرك أن فاعلية الاصلاحات الهيكلية في المستقبل وتنفيذ برامج العمل تتطلب التنفيذ العاجل لاستراتيجية حشد الموارد المعتمدة بمشاركة العاملين الإقليميين والعالميين المعنيين؛

إن نؤكد من جديد قيمة وأهمية النظام الشامل للاتفاقية وبروتوكولاتها، أساساً قانونياً وناظماً لسياسة القرارات من أجل الدفع بعجلة التعاون بين القطاعات نحو الأمام، والتقدم نحو أهداف متفق عليها دولياً بشأن الصون والإستخدام المستدام للمناطق البحرية والساحلية، والتزامها بتنفيذ خطط العمل المعنية.

إن نشير إلى إطار التعاون الأوروبي المتوسطي الذي وفره، من بين جملة أمور، الاتحاد من أجل البحر المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية ودعوتها إلى تعزيز التنمية المستدامة وخاصة إزالة التلوث في البحر المتوسط، وخاصة من خلال مبادرة آفاق عام 2020 للاتحاد الأوروبي من بين مبادرات أخرى؛

إن نرحب بنتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عقد في ناجويا في عام 2010 والذي حقق اتفاقاً عالمياً لحماية التنوع البيولوجي العالمي وتنميته وإعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى وقف خسارة التنوع البيولوجي، مع برنامج لصيانة البيئة البحرية؛

وإن نركز على ضرورة تنفيذ توصيات الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالموائل البحرية والأنواع البحرية، خاصة بشأن استخدام المناطق البحرية المحمية كأداة لحماية البيئة البحرية وتحديد مناطق بحرية ذات أهمية إيكولوجية أو بيولوجية؛

إن نؤكد على الحاجة إلى زيادة تحسين التعاون بين جميع العاملين في مجال البيئة البحرية والساحلية في البحر المتوسط وإن نرحب بالجهود الجارية لتحسين التعاون مع أمانة الاتحاد من أجل البحر المتوسط واللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط واتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والاتفاقيات الإقليمية والبرامج الأخرى لحماية البحار، والتعاون في المستقبل مع جميع المنظمات الأخرى ذات العلاقة؛

قررنا العمل معاً للحفاظ على ثروة وإستدامة النظم الإيكولوجية و سلع وخدمات البحر المتوسط لتكون مثلاً لمناطق أخرى من العالم ومن ثم المساهمة في إعتداد تدابير عالمية على المستوى العالمي للحماية والتنمية المستدامة وإدارة البيئة البحرية والساحلية؛

إن ندرك الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012، المعروف باسم ريو+20، وعزماً منا على تناول البيئة البحرية والساحلية وشواغل التحديات الكبيرة التي سيجري تناولها في هذا المؤتمر؛

إن نحيط علماً مع التقدير بالتقرير المشترك بين المؤسسات الذي يمهّد الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "مخطط البحار والاستدامة الساحلية" الذي عرض في الدورة 36 لمؤتمر عام اليونيسكو، وبعرض التقرير التوليقي مؤخرًا "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق"؛

عقدنا العزم على المساهمة الفعلية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 لغرض تحقيق التزامات عالمية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وخاصة بالمسائل البحرية والساحلية ذات العلاقة؛

و بموجب هذا قررنا العمل على:

- **اتخاذ جميع التدابير الضرورية لجعل البحر المتوسط بحراً نظيفاً وصحياً ومنتجاً مع صيانة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛**

بواسطة

- إعادة تأكيد التزاماتنا السياسية بالحماية والتنمية المستدامة للبحر المتوسط ومناطقه الساحلية من خلال منهج النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة البشرية تنفذ على مراحل في الدورات العادية؛
- تطوير شبكة من المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر المتوسط ، بما في ذلك أعالي البحار طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحر، تكون متنسقة وتدار بشكل جيد ، وتنفيذ خطة عمل آيشي التي اعتمدها اتفاقية التنوع البيولوجي، خاصة تحقيق هدف 10 في المائة من المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط بحلول عام 2020؛
- دعم التعاون الإقليمي من أجل تقييم علمي للمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، فيما يتعلق بالعمل العالمي الذي يجري في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- تكثيف الجهود لمنع التلوث من مصادر برية، مثل الفضلات البحرية، من خلال اعتماد وتنفيذ تدابير ملزمة قانوناً والتلوث من أنشطة عرض البحر وأنشطة بحرية، من خلال خطط عمل إقليمية؛
- نظراً للزيادة المتوقعة في حجم الحركة الملاحية البحرية، تأمين التعزيز المستمر للقدرات والموارد من أجل الوقاية والاستجابة لحالات التلوث البحري الناجم عن النقل البحري ولاسيما من خلال تعاون قضائي وتشغيلي.

- **تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط باعتبارها الأداة الوحيدة لدول البحر المتوسط، ورؤية متكاملة للمناطق الساحلية والأساس لتنميتها المستدامة؛**

- تنفيذ خطة عمل وخطة طريق توافق عليهما الأطراف بأسرع وقت ممكن؛
- التسليم بالحاجة إلى تحسين التناسق بين المستويات المختلفة لحسن إدارة السواحل، تستكملها الأطر الأمثل الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- التشجيع على التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من قبل الأطراف في اتفاقية برشلونة؛

__ **تناول الشواغل الرئيسية بشأن البيئة البحرية والساحلية وتوفير مساهمة من بلدان البحر المتوسط في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012**

- دعم التزامات قوية باعتبارنا دول أعضاء في الأمم المتحدة بشأن الإدارة المستدامة للموارد البحرية وصيانة التنوع البيولوجي البحري؛
- الاستمرار، على مستوى بلدان البحر المتوسط، في دعم بناء القدرات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأخضر بغية تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في تشجيع طرائق الإنتاج وأنماط الاستهلاك المستدام ، والإدارة الكيميائية المستدامة، والابتكار الإيكولوجي، حيث ثبت بأن لجميع هذه التدابير أثر مباشر أو غير مباشر على البيئة البحرية للبحر المتوسط.

- الطلب من لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة اقتراح سياسات للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف لتنفيذ اقتصاد "أزرق" للبحر المتوسط، وهو شكل من الاقتصاد "الأخضر" يطبق على البحار والمحيطات، والاعتماد على استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة كإطار عمل استراتيجي ملائم؛
- دعم التعامل مع موضوع المحيطات عبر دعم الشروع في المفاوضات بشأن عملية تطلقها الجمعية العامة للأمم المتحدة، لغرض ضمان أن الإطار القانوني للصيانة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق خارج الولاية القضائية الوطنية يتناول هذه القضايا بفاعلية بواسطة تحديد الثغرات وطرق التقدم، من خلال إعداد اتفاق متعدد الأطراف بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويشمل هذا الاتفاق سلسلة من النظم تشمل المناطق البحرية المحمية والحصول على الموارد الجينية وتقاسم الفوائد من استخدامها وتقييم أثر الأنشطة البشرية؛
- الترويج للإنجازات في البحر المتوسط لأهداف جدول أعمال القرن 21، وخاصة من خلال تنفيذ التزامات بموجب أجندة ميد 21 وخطة جوهانسبيرج لتنفيذ في البحر المتوسط؛
- دعم إعداد تقرير حالة البيئة البحرية بحلول عام 2014 بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، بفضل العملية النظامية ذات العلاقة، الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

- وضع شروط لحسن الإدارة المؤسسية تتسم بالشفافية والفاعلية ومعززة لخطة عمل البحر المتوسط

- بواسطة تضافر الجهود مع الشركاء العالميين والإقليميين تهدف إلى التمويل الأمثل لأنشطة خطة عمل البحر المتوسط وتخصيص الموارد؛
- بانخراط ممثلي المجتمع المدني وخاصة ممثلي المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في إعداد قرارات تعتمد على معرفة ثابتة وفي تنفيذ فعال على جميع المستويات؛
- بواسطة تشجيع الأمانة في جهودها للانتهاء، في أسرع وقت ممكن، من اتفاقات التعاون مع أمانات الاتحاد من أجل البحر المتوسط واللجنة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، واتفاقية التنوع البيولوجي، المنظمة البحرية الدولية، والاتفاقيات والمنظمات البحرية الإقليمية الأخرى، حسب الاقتضاء.
- بواسطة مواصلة التفكير بشأن إصلاح مؤسسي لنظام خطة عمل البحر المتوسط، على ضوء التطورات الأخيرة، باشتراك جميع العاملين في مجال البيئة البحرية والساحلية لغرض دعم حسن إدارة خطة عمل البحر المتوسط؛
- بواسطة الدعوة، خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة الثامن عشر، إلى النظر في مقترح، يعتمد خاصة على نتائج الاستعراض التشغيلي، بشأن الإصلاح المؤسسي لخطة عمل البحر المتوسط يصاغ بالتعاون الوثيق مع الأطراف المتعاقدة.

- دعوة الرئاسة إلى إرسال هذا الإعلان وخلاصات الاجتماع السابع عشر للأطراف المتعاقدة إلى الاتفاقيات البحرية الإقليمية الأخرى والبرامج لحماية البحار وللتنظيمات المعنية الأخرى.

- دعوة الرئاسة إلى إرسال هذا الإعلان إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتخاذ جميع التدابير الضرورية للترويج له وللخلاصات المنبثقة عنه وذلك بالتعاون مع ممثلي الأطراف المتعاقدة.

المرفق الثاني

المقررات المواضيعية